# ما خالف ظاهر القواعد النحوية
# في الحديث النبوي الشريف

✍ إعداد الدكتور
**محمد مصطفى المرسي الطيب**
**أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة**
mohammedaltaib.32@azhar.edu.eg

# ما خالف ظاهر القواعد النحوية في الحديث النبوي الشريف

محمد مصطفى المرسي الطيب

قسم اللغويات - كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – المنصورة – مصر .

**البريد الاليكتروني**: mohammedaltaib.32@azhar.edu.eg

**الملخص:**

إن الحديث النبوي الشريف سواء أُنقِل باللفظ أم نُقِل بالمعنى، فإنه يمثِّل اللغة الفصحى التي يُحكم بأنها أرفع مستوى وصلت إليه العربية. ولا ينبغي أن يكون نقل الحديث بالمعنى وتعدد الروايات عائقًا من استنباط الأحكام وإقرار القواعد ؛ لأن هذا واردٌ أيضًا في الشواهد الشعرية التي احتج بها النحويون واعتمدوا عليها في تثبيت القواعد. وتعدد رواية الحديث قد يكون ناشئًا من اختلاف رواية الصحابة عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهم أهل فصاحة وأرباب بيان يُحتج بكلامهم. وينبغي أن يتقدم الحديث النبوي الشريف سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في النحو واللغة، وهذا هو المنهج الجدير بالاتباع. وينبغي أن تحمل القاعدة على الحديث النبوي، لا أن يُحمل الحديث على القاعدة، خصوصًا إذا كان الحديث مرويًّا في الصحاح كالبخاري ومسلم. وأحيانا يجيء الحديث على لغة غير مشهورة أو غير شائعة، إلَّا أن له شواهد تدعمه، فيجب قبوله وعدم رميه بالخطأ أو المخالفة للقاعدة .

**الكلمات المفتاحية :** الحديث النبوي - القواعد النحوية – اللغة الفصحى – المنهج .

# The apparent violation of grammatical rules in the Prophet's hadith

Mohammed Mustafa Al-Morsy Al-Tayeb
Department of Linguistics - Faculty of Arabic Language - Al-Azhar University - Mansoura - Egypt.
**e-mail**: mohammedaltaib.32@azhar.edu.eg

**Abstract:**

The hadith, whether verbally conveyed or conveyed in the sense, represents the formal language that is judged to be the highest level reached by Arabic. The transfer of hadith in the sense and plurality of narratives should not be an impediment to making judgments and establishing rules. Because this is also contained in the poetic evidence that the grammarians invoked and relied on to establish the rules. The multiplicity of the narration of the hadith may arise from the differing narration of the Companions from the Prophet - may God's prayers and peace be upon him - who are the people of eloquence and the owners of a statement protesting their words. And the noble prophetic hadith must advance all other Arab words from poetry and prose in the chapter on protest in grammar and language, and this is the approach that deserves to be followed. It should To carry the rule on the hadith of the Prophet, not to carry the hadith on the rule, especially if the hadith is narrated in the Sahih as

Bukhari and Muslim. Sometimes the conversation comes in a language that is not well-known or uncommon, but it has evidence to support it, and it must be accepted and not be thrown in error or violating the rule.

**Keywords**: Prophetic Hadith - Grammar, Classical Language - Method.

بسم الله الرحمن الرحيم

# مُقَدِّمَة

الحمد لله ربِّ العالمين، خلق الإنسان، علمه البيان، وأنزل القرآن تبيانًا لكل شيء.

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء، وأشرف المرسلين، وخير من نطق بالضاد، وأوتي جوامع الكلم، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تمسَّك بسنته إلى يوم الدين، وبعد...

فإن الحديث النبويّ الشريف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلاميّ، وقد نهضت دراسات كثيرةٌ تتناول الجوانب الفقهية والشرعية فيه، أما الدراسات النحوية فقد كانت قليلة قياسًا بغيرها من الدراسات، لكنَّ ذلك لم يقلل من قيمة النصّ الحديثيّ في الدراسات النحوية.

ولقد حَظِي الحديث النبوي ببعض الدراسات، ومن ذلك ما قدمه العُكْبَري (ت ٦١٦هـ) في كتابه: إعراب الحديث النبوي، وما قام به ابن مالك (ت٦٧٢هـ) من جهد في كتابه: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

وللحقِّ أقول: إن الحديث النبويّ الشريف سواء أُنقل باللفظ أم نُقل بالمعنى، فإنه يمثِّل اللغة الفصحى، تلك اللغة المنسوبة إلى عصر الاحتجاج، وهي التي يُحكم بأنها أرفع مستوى وصلت إليه العربية، ولا ينبغي أن يكون النقل بالمعنى وتعدد روايات الحديث عائقًا من استنباط الأحكام وتقرير القواعد النحوية ؛ لأَنَّ هذا واردٌ أيضًا في الشواهد الشعرية التي احتج بها

النحويون واعتمدوا عليها في تثبيت القواعد، حيث إنه يعتريها ما يعتري الحديث من اختلاف الروايات، فضلاً عن أن دواوين الشعر غير مسندة، وليس لها رواة موثقون على النحو الذي وضعه علماء الحديث، كما أن تعدد الرواية في الحديث قد يكون ناشئًا من اختلاف رواية الصحابة عن النبي ﷺ، فلا يضر ذلك ؛ لأنهم أهل فصاحة، وأرباب بيان فيحتج بكلامهم.

وعلى الرغم من قلة الدراسات النحوية في الحديث النبوي إلا أنها نَبَّهت الدارسين، وفتحت أمامهم مجالات خصبة للبحث في الحديث، ومن هنا كانت فكرة هذا البحث الذي اخترت له عنوانًا هو: (ما خالف ظاهر القواعد النحوية في الحديث النبوي الشريف) وقد اشتمل هذا البحث على ثلاثة عشر مبحثًا تسبقها مقدمة وتمهيد، وتقفوها خاتمة، ثم فهارس فنية،

أما المقدمة فقد اشتملت على خطة البحث ومنهجي فيه، ثم كان التمهيد وقد خصّصته للحديث حول قضية الاحتجاج بالحديث في بناء القواعد النحوية، وأما المباحث فقد رتبتها على ترتيب ألفية ابن مالك لشيوعها، وهذه المباحث هي: ١- ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا). ٢- حذف الفاء في جواب (أمَّا). ٣- رفع المستثنى بعد (إلّا). ٤- مجيء الحال معرفة. ٥- استعمال (في) للتعليل. ٦- حذف حرف الجر وبقاء عمله. ٧- حذف المضاف إليه لدلالة ما بعده عليه. ٨- وقوع (هل) موقع همزة الاستفهام. ٩- الجمع بين فاعل (نعم) الظاهر والتمييز. ١٠- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ. ١١- وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا. ١٢- إهمال (متى) الشرطية حملاً على (إذا). ١٣- حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط.

ثم كانت الخاتمة وأودعتها أهم النتائج والتوصيات، وأَتْبَعْتُ ذلك بعمل

الفهارس الفنية.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، فكنت أضع عنوانًا للمسألة التي اشتمل عليها الحديث، ثم أذكر نصَّ الحديث وأقوم بالتعليق عليه وذكر آراء النحويين في المسألة، ثم أُبَيِّن مدى موافقة الحديث أو مخالفته لظاهر القاعدة النحوية، وبعد

فأرجو أن أكون قد أصبتُ المحذَّ، وأسهمت بوضع لبنة في هذه الدراسات النحوية الحديثية، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدتُ،

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

**دكتور**
**محمد مصطفى المرسي الطيب**
**أستاذ اللغويات المساعد**
**في كلية اللغة العربية بالمنصورة**

# تمهيد

## الاستشهاد بالحديث في بناء القاعدة النحويـة

المراد بالحديث: كُلُّ ما نُسِبَ إلى الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، وأضاف بعضهم ما وقع من أقوال الصحابة والتابعين(١).

وقضية الاستشهاد بالحديث وحُجِّيته في الدراسات النحوية من القضايا التي كثر الكلام عنها، وأُفرِدَ لها كثيرٌ من الكتب والأبحاث والفصول(٢)، وتكاد تكون قد أخذت حَظَّها من التأليف والبحث والدراسة ؛ لذا فسوف أتناولها بإيجاز، فأقول: لو اعتمد النحويون على الحديث النبوي الشريف في رصد التراكيب والأساليب بقدر اعتمادهم على الشعر، لسَدُّوا جانبًا من ثغرات استقرائهم الناقص لكثير من القضايا.

فإنه من المنهج الحقِّ بداهةً أن يتقدَّم الحديث النبوي سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في اللغة والنحو ؛ إذ لا تعهد العربية في تاريخها- بعد القرآن الكريم- بيانًا أبلغ ولا أروع تأثيرًا، ولا أفعل في النفس، ولا أصحَّ لفظًا، ولا أقوم معنى من الكلام النبوي، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي ؛ لانصراف النحويين واللغويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار

(١) ينظر دراسات في العربية لمحمد الخضر حسين صـ١٦٦- ١٦٧، وأصول النحو العربي في ضوء مهذب ابن مضاء القرطبي د/ بكر عبد الكريم صـ٩٦.

(٢) يُنظر على سبيل المثال: الاقتراح صـ٥٢- ٥٥، ودراسات في العربية وتاريخها لمحمد الخضر حسين صـ١٦٦، وما بعدها، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث د/ خديجة الحديثة صـ١٣- ٢٩، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني صـ٤٦- ٥٨، والحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال صـ٩٩- ١٣٦.

خاصة، انصرافًا استغرق جهودهم، فلم يُبق فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية [١].

وللنحويين في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي على إثبات القواعد النحوية مذاهب ثلاثة هي:

**المذهب الأول**: طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقًا، ويأتي في مقدمتهم ابن الضائع، وأبو حيَّان.

يقول ابن الطيب الفاسي[٢]: « ولا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حَيَّان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل »[٣].

**وحجتهم في ذلك أمران:**

١- أن الرواة جَوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد القصة الواحدة قد رُويت بأكثر من لفظ نحو: زَوَّجتكها بما معك من القرآن، ملكتكها بما معك من القرآن، خذها بما معك من القرآن، ومعلوم أن الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم ينطق بكل هذه الألفاظ، وإنما نطق بصيغة واحدة منها [٤].

٢- أنَّ اللَّحْنَ قد وقع كثيرًا فيما روى من الحديث ؛ لأن كثيرًا من الرواة

(١) ينظر الحديث النبوي في النحو العربي صـ٩٩.
(٢) هو: محمد بن الطيب بن محمد بن موسى الفاسي، محدِّث لغويّ أديب، وهو شيخ الزُّبيدي، صاحب تاج العروس، من مصنفاته: شرح كفاية المتحفظ، فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، ت سنة ١١٧٠هـ، (ترجمته في الأعلام ١٧٧/٦، وهدية العارفين ٣٣٧٦).
(٣) شرح كفاية المتحفظ صـ ٩٦.
(٤) انظر الاقتراح، صـ٥٣.

كانوا غير عربٍ بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللَّحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك(١).

وما احتجَّ به هؤلاء مردود ؛ لأن أولئك الذين رَووا الأحاديث عاشوا في عصور الاحتجاج وقبل فساد اللغة، بالإضافة إلى أنَّ الرواة أنفسهم حجةٌ في اللغة (٢).

**المذهب الثاني:** طائفة ترى جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقًا، ويمثلهم السهيلي وابن خروف وابن مالك والرضي وابن هشام.

يقول ابن الطيب الفاسي: « وأما الحديث الشريف فاختلف فيه، فذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمعٌ من الأئمة، منهم شيخا هذه الصناعة وإماماها الجمالان ابن مالك وابن هشام، وابن خروف والسهيلي وغيرهم ممن يطول ذكره، وهو الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه ؛ إذ المتكلم به - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أفصح الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت بلاغته الفصحاء على وجه العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الذي هو أفصح العبارات وأبلغ الكلام، مع تأييده بأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز من الملك العلاَّم، أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف »(٣).

واحتج هؤلاء بأن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كُلِّه كافٍ، ولا يخفى أنه يَغْلُب على

(١) السابق، الموضوع ذاته.
(٢) ينظر أصول النحو العربي د/ محمود سليمان ياقوت، ص٥٥٥.
(٣) فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ١/٤٤٦- ٤٤٧.

الظن أنَّ ذلك المنقول المحتجَّ به لم يبدّل ؛ لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في الضبط، والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا يُنافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرَّون في الضبط ويتشدَّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظنّ من هذا كلِّه أنها لم تبدَّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا فيُلغى » (١).

وممن أخذ بهذا المذهب صاحب خزانة الأدب، حيث قال: « والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحويّ في ضبط ألفاظه، ويُلحق به ما روى عن الصحابة، وأهل البيت » (٢).

وهذا المذهب هو ما أرجحه وأميل إليه، لقوة أدِلَّته، ولوضع الحديث في مكانه اللائق به في الاحتجاج.

**المذهب الثالث**: فريق توسَّط بين الأمرين ويمثله الإمام الشاطبي وكثير من المُحْدَثين، ويرى هؤلاء جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعْتُنِي فيها بنقل ألفاظها، كالأحاديث التي قُصد فيها بيانُ فصاحته - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، والأمثال النبوية (٣).

قال الإمام الشاطبي في مقاصده: « إنَّ الحديث في النقل ينقسم قسمين، أحدهما: ما عُرِف أن المعتني به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاصٍ بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال

(١) عصور الاحتجاج في النحو العربي د/ محمد إبراهيم عبادة صـ١٥٩- ١٦٠.
(٢) خزانة الأدب للبغدادي ١/٩- ١٠.
(٣) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث صـ١١١، وعصور الاحتجاج في النحو العربي صـ١٥٩- ١٦٠.

على فصاحة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- »[1].

وقد وافق السيوطيُّ الإمامَ الشاطبيَّ في هذا الرأي حيث قال: « وأما كلامه صلى فيستدل فيه بما ثبت أَنَّه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادر جدًّا، إنَّما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا »[2].

وممن أخذ بها الرأي من المحدثين فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين، في كتابه: دراسات في العربية وتاريخها [3]، وصدر على إثره قرار مجمع اللغة العربية مؤيدًا ما ذهب إليه الشيخ[4].

***

(١) المقاصد الشافية ٣/٤٠٢- ٤٠٣.
(٢) الاقتراح صـ٥٢.
(٣) انظر دراسات في العربية وتاريخها صـ ١٧٥- ١٨٠.
(٤) انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة د/ خالد العصيمي صـ٦٧٨- ٦٨٠.

## ثبـوت خبر المبتدأ بعد (لولا)

من ذلك قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– في خطابه لعائشة: « **لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفرٍ لنقضتُ الكعبة فجعلتُ لها بابين، باب يدخل منه الناس وباب يخرجون** »[(١)].

وأقول: ذهب جمهور[(٢)] النحويين إلى أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) يجب حذفه ولا يجوز ثبوته أو ذكره، وعَلَّلوا ذلك باستطالة الكلام بجواب لولا، وبسد الجواب مسدّ الخبر،

يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني في سياق حديثه عن لولا: « فإذا قُلت لولا زيدٌ، كان زيدٌ مرفوعًا بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ، ولولا زيدٌ في مكانٍ، ولولا القتال في زمانٍ لكان كذا وكذا، وحُذِفَ الخبر منه حذفًا لازمًا لطول الكلام بالجواب الذي هو قولك: لكان كذا وكذا ؛ لأَنَّ الحال تَدُلُّ عليه»[(٣)].

أما ابن يعيش ففي حديثه عن (لولا) قال: « ويكون جوابها سادًّا مسدّ خبر المبتدأ لطوله، وذلك نحو قولك: لولا زيدٌ لأكرمتُك، فقد امتنع الإكرام لوجود زيد »[(٤)].

وذهب الرمَّاني وابن الشجري وأبو علي الشلوبين[(٥)] إلى جواز ثبوت هذا

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم ٣/ ٤٨٢، وموجود في إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ١/ ٢٨٧.
(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/ ٢١٨، وابن يعيش ٨/ ١٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥١، ورصف المباني صـ ٢٩٤.
(٣) المقتصد ١/ ٢١٨.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٤٥.
(٥) انظر الأمالي الشجرية ٢/ ٥١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٦.

الخبر وإظهاره.

فابن الشجري بعد أن ذكر أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا يُحذف لعلم السامع به عقَّب بقوله: « وأقول: إن خبر المبتدأ بعد لولا قد ظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾(١)، وكذلك: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴾(٢).

فجعل خبر المبتدأ الجار والمجرور في الآيتين (عليكم)، (عليك)، وقد ظهر فيهما.

ومما يشهد لهذا الرأي قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لعائشة « **لولا قومُك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة**... الحديث »، وقول المعرّي في وصف سيف:

**يُذيبُ الرُّعبُ منه كُلَّ عضبٍ ∴ فلولا الغِمْدُ يمسكه لسالا** (٣).

وهذا الرأي له وجاهته وله ما يدعمه من النثر والشعر كما مرَّ، واختاره ابن مالك وذكر أن الحذف يكون واجبًا كما هو مذهب الجمهور إذا كان الخبر كونًا مطلقًا، أما إذا أريد به كون مقيد لا دليل عليه فإنه لا يجوز الحذف، يقول ابن مالك: « والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق، ولو أُريد كونٌ مقيدٌ لا دليل عليه لم يجز الحذف نحو: لولا زيدٌ سَالمنَا ما سَلِم، ولولا عمر عندنا لهلك، ومنه قوله

– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: « لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر لأسست البيت

(١) من الآية (٨٣) من سورة النساء.

(٢) من الآية (١١٣) من سورة النساء.

(٣) البيت من الوافر، لأبي العلاء المعري، وموجود في: المقرب لابن عصفور ١/ ٨٤، والمغني ١/ ٣٠٢، وابن عقيل ١/ ٢٥١، والأشموني ١/ ٢١٥.
والشاهد فيه ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا وهو جملة يمسكه.

على قواعد إبراهيم »... وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين، وغفل عنه أكثر الناس »[١].

وهذا الرأي هو ما أرجحه وبه أقول ؛ لثبوته في الفصيح من الكلام نثرًا وشعرًا، ومنه الحديث الشريف الذي معنا (لولا قومُك حديثو عهد بكفر..) وهذا الحديث مروي في صحيح البخاري وهو مَنْ هو في التحرِّي والدقة، فينبغي أن تحمل القاعدة النحوية عليه، لا أن يُحْمل الحديث على كلام النحويين ويجعلونه مخالفًا لقواعدهم، فالحديث لا مخالفة فيه للقواعد ؛ لأنه موافق للمرويّ عن العرب، ومطابق لما ورد في القرآن الكريم من الآيتين اللتين احتجّ بهما ابن الشجري على جواز ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا.

وقد جعل ابن مالك الخبر إذا كان كونًا مقيدًا واجب الذكر والثبوت، ومنه هذا الحديث، ووَجَّهه توجيهًا رائعًا حيث قال: « ومنه قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفرٍ** » أو « حديثٌ عهدُهم بكفرٍ » فلو اقْتُصِر في مثل هذا على المبتدأ لظُنَّ أن المراد: لولا قومك على كلِّ حالٍ من أحوالهم لنقضتُ الكعبة، وهو خلاف المقصود ؛ لأن من أحوالهم بُعد عهدهم بالكفر فيما يُسْتَقبل، وتلك الحالُ لا تَمْنَعُ من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور »[٢].

والله أعلم

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٧٦.
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ ٦٦.

## حذف الفاء في جواب (أمَّا)

من ذلك قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: « **أمَّا بعدُ، ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله** »(١).

ولبيان ذلك أقول: (أمَّا) حَرْف شرطٍ وتفصيل مُؤَوَّل بـ (مهما يكن من شيء)، فهي قائمة مقام أداة الشرط وفعله، ولذلك تقع الفاء في جوابها نحو: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، والتقدير: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت (أمَّا) مقامهما، فصار التقدير: أمّا فَزَيدٌ منطلق، ثم أخرت الفاء لإصلاح اللفظ (٢).

ومن أحكام (أمَّا) أن الفاء بعدها لازمة نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا** ﴾(٣).

ولا تحذف هذه الفاء إلا في ضرورة كقول الشاعر:

**فأما القتال لا قتال لديكم ∴ ولكنَّ سيرًا في عراضٍ المواكب**(٤)

وأجاز الجمهور حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ، كقوله

---

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع ٤/ ٤٤٠.

(٢) انظر رصف المباني صـ٩٧، والجنى الداني صـ٢٢، والمغني ١/ ٥٦.

(٣) من الآية (٢٦) من سورة البقرة.

(٤) البيت من الطويل، للحارث بن خالد المخزومي، وموجود في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٨، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٣٤، والجنى الداني صـ٥٢٤، والمغني ١/ ٥٦، والهمع ٢/ ٦٧، والعيني ١/ ٥٧٧.

والعراض: جمع عُرْض، وهو الناحية أو الجانب.

والشاهد فيه حذف الفاء الواقعة في جواب أما، وهذا جائز في الضرورة.

تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾[1]، والأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف[2].

ويُمكن حملُ الحديث الذي معنا على هذا الرأي، فيكون التقدير: أما بعدُ، فأقول: ما بال أقوام.. الخ، فيكون حذف الفاء هنا جائزًا سائغًا كما ذهب إليه الجمهور.

يقول ابن مالك في معرض حديثه عن (أمَّا): « ولا تحذف الفاء بعد أمَّا إلَّا في ضرورة كقول الشاعر:

**فأما القتال لا قتال لديكـــم ∴ ولكنَّ سيرًا في عراض المواكب**

أو مع قولٍ مخبرٍ به مستغنٍ عنه بمقولهِ، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ »[3].

فلا مخالفة في الحديث، بل قد يكون الحذف أحسنُ من الذكر كما ذهب إليه ابن الشجري، حيث قال في حديثه عن الفاء في جواب أمَّا: « وقد جاءت محذوفة في القرآن مع جملة القول فكان حذفها أحسنُ من إثباتها ؛ لكثرة حذف القول، وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ أي: فيقال لهم: أكفرتم.

فحذف الفاء في قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « أما بعد ما بال رجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله » سائغ وجائز، بل قد يكون حذفها هنا أبلغ من ذكرها كما ذهب إليه ابن الشجري، والله أعلم.

---

(١) من الآية (١٠٦) من سورة آل عمران.
(٢) انظر الهمع ٢/ ٦٨.
(٣) الأمالي الشجرية ٣/ ١٣٢، والآية سبق تخريجها.

## رفع المستثنى بعد (إلاَّ)

ومن ذلك قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **كُلُّ أُمَّتي معافي إلاَّ المجاهرون** »(١).

فقد تضمَّن هذا الحديث رفع الاسم الواقع بعد (إلَّا) في الاستثناء التام الموجب، وأقول:

المستثنى بإلَّا في الكلام التام الموجب حَقُّه أن يكون منصوبًا، نحو قوله تعالى: ﴿ **ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ** ﴾(٢) وتقول: نجح الطلابُ إلَّا خالدًا، وإنما كان حَقُّه النصب لأنه شبيه بالمفعول به، قال ابن يعيش: « ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلة، وموقعه من الجملة آخرًا كما هو الحال في المفعول »(٣).

ولم يذكر متقدموا النحاة من البصريين – وعلى رأسهم سيبويه- في هذا النوع إلَّا النصب.

قال ابن مالك مستدركًا عليهم: « وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه، فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: (أحرموا كُلُّهم إلَّا أبو قتادة لم يُحْرِم) (٤)، فـ (إلَّا) بمعنى (لكن)، وأبو قتادة مبتدأ، ولم يُحرم خبره... ومن الابتداء بعد (إلَّا) محذوف الخبر قول النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **كُلُّ أُمَّتي معافى إلَّا المجاهرون** » أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يُعَافون »(٥).

---

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه كتاب الأدب ١٠/ ٥٠١.
(٢) الزخرف، آية (٦٧).
(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٧٧.
(٤) الحديث رواه البخاري في صحيحه كتاب جزاء الصيد ٤/ ٣٥.
(٥) التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ ٤٢- ٤٣.

فقد جعل ابن مالك (إلَّا) هنا بمعنى (لكنْ) وما بعدها مبتدأ خبره قد يكون ثابتًا وقد يكون محذوفًا، وهو توجيه رائع يُحمل عليه الحديث الذي معنا وما شابهه، ويشهد لذلك قول الشاعر:

**لِدَم ضائعٍ تَغَيَّب عنـه ∴ أقربوه إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ**[1]

أي: لكن الصبا والدبورُ لم يتغيَّبا عنه.

وقراءة بعضهم[2]: ﴿ **ولا يلتفت منكم أحدٌ إلَّا امرأتُك** ﴾[3]، أي: لكن امرأتُك، فامرأتُك مبتدأ، وما بعده خبر له.

قال السمين الحلبي معلِّقًا على قراءة الرفع هذه: « والذي يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين- يعني النصب والرفع- منقطع، يُقْصَدُ به إخراجُها من المأمور بالإسراء معهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استُؤنف الإخبار عنها، فالمعنى: لكنْ امرأتُك يَجْري لها كذا وكذا »[4].

ومما يُحمل على هذا أيضًا قراءة بعض القراء: ﴿ **فَشَرِبُواْ مِنْـهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُـمْ** [5] ﴾[6] بالرفع فإن التقدير: لكن قليلٌ منهم لم يشرب، فقليل مبتدأ،

---

(١) البيت من الخفيف ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٧١٠، والتوضيح والتصحيح صـ٤٣، وشرح شواهد العيني ٣/ ١٠٥، والهمع ١/ ٢٢٩، والدرر ١/ ١٩٤.
والشاهد قوله (إلا الصبا) فإن التقدير فيه: لكنْ الصبا والدبور لم يتغيبا.

(٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، انظر التيسير للداني صـ ١٠٢، والسبعة لابن مجاهد صـ٣٣٨، والدر المصون ٦/ ٣٦٥.

(٣) من الآية (٨١) من سورة هود.

(٤) الدر المصون ٦/ ٣٦٦.

(٥) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة.

(٦) هي قراءة أُبيٍّ والأعمش، انظر الحجة لابن خالويه صـ٩٨، والكشاف ١/ ٢٩٥، والدر المصون ٢/ ٥٢٨.

وما بعده خبرٌ له.

ويؤكد هذا المعنى أيضًا ما ذكره المالقي في حديثه عن (إلَّا) حيث قال: « وهي تنقسم قسمين: قسمٌ يُخرج بعض الشيء من كله، وهو الذي يُسمى الاستثناء المتصل، وقسم بمعنى (لكنْ) ويُسمَّى ما يكون له ذلك الاستثناء المنقطع »(١).

إذن فالحديث الذي معنا من قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيّهِ وَسَلَّمَ-: « **كُلُّ أمتي معافى إلَّا المجاهرون** » ليس فيه مخالفة للقاعدة النحوية، وإنما له وجه في العربية وهو أن تكون (إلَّا) بمعنى (لكن)، ويكون ما بعدها مبتدأ ثابت الخبر كما في قول ابن أبي قتادة: « فأحرموا كُلُّهم إلَّا أبو قتادة لم يُحرم »، أو محذوف الخبر كما في قراءة من قرأ: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ ﴾ بالرفع أيضًا، وقول الشاعر:

**لِدَم ضائعٍ تَغَيَّب عنه ∴ أقربوه إلَّا الصَّبَا والدَّبُورُ**

فهذه الشواهد كُلُّها تَدُلُّ على أن الحديث الذي معنا ليس فيه مخالفة للقاعدة النحوية،

والله أعلم

(١) رصف المباني صـ٨٥.

## مجيء الحال معرفـــة

من ذلك قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **يذهب الصالحون الأولَ فالأوّلَ**»(١).

فقد وقعت كلمة (الأولَ) حالاً، وهي معرفة بالألف واللام، والأصل في الحال أن تكون نكرة ؛ لأنها خبر في المعنى، ولئلاَّ يتوهم كونها نعتًا عند نصب صاحبها نحو: ضربتُ زيدًا الراكبَ.

يقول العكبري في حديثه عن الحال: « وإنما لزم أن تكون نكرةً لثلاثة أوجه: **أحدها**: أنها في المعنى خبرٌ ثانٍ، ألا ترى أن قولك: جاء زيدٌ راكبًا قد تضمَّن الإخبار بمجيء زيدٍ، وبركوبه حال مجيئه، والأصل في الخبر التنكير.

**والثاني**: أن الحال جواب من قال: كيف جاء ؟ وكيف سؤالٌ عن نكرة.

**والثالث**: أن الحال صفة للفعل في المعنى ؛ لأنَّ قولك: جاء زيدٌ راكبًا يفيد أن مجيئه على هيئة مخصوصة، والفعل نكرة، فَصِفَتُه نكرة »(٢).

وهذا هو مذهب جمهور النحويين (٣).

يقول سيبويه: « هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم... فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضف »(٤).

وعلى هذا المذهب يكون هذا الحديث خارجًا عن القاعدة ومخالفًا لها.

---

(١) الحديث رواه البخاري كتاب الرقاق، باب ذهاب الصالحين ١/ ٢٥٦، ومسلم في صحيحه ١/ ٥٢. والحديث بتمامة: « يذهب الصالحون الأول فالأول ويبقى حفالة كحفالة الشعير أو التمر لا يباليهم الله ».

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٤.

(٣) انظر الهمع ١/ ٢٣٩.

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٢.

وذهب يونس والبغداديون[1] إلى جواز مجيء الحال معرفة نحو: جاء زيدٌ الراكب، قياسًا على الخبر، وعلى ما سُمِع من ذلك من نحو قولهم: أرسلها العِراكَ، وجاءوا الجمَّاء الغفير، وادخلوا الأولَ فالأول، وقراءة من [2] قرأ: ﴿لَنُخْرِجَنَّ الأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾[3].

ويُحمل على هذا المذهب ما ورد في الحديث الذي معنا من قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « يذهب الصالحون، الأول فالأول ».

وقد تأول الجمهور ما ورد مما ظاهره مجيء الحال معرفة، فقالوا في أرسلها العراك: التقدير: أرسلها معتركة [4]، وفي: جاءوا الجمَّاء الغفير، التقدير: جاءوا جميعًا أو مجتمعين، وفي: الأول فالأول التقدير: مترتبين [5]، والتقدير في الآية: لَنُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا ذَلِيلاً، الخ.

وأرى أَنَّه لا داعي لهذا التأويل والتعسُّف في ردّ النصوص الواردة وتأويلها تأويلاً متكلفًا خصوصًا وأن أصحابها من العرب الفصحاء، وما المانع من أن يكون الغالب والكثير في الحال أن تكون نكرة، ويجوز مجيؤها معرفة كما في الأمثلة المتقدمة، وإن كان أقلَّ من الأول – أعني مجيئها نكرة–، ونخرج من دائرة التكلف في تأويل هذه النصوص، ويكون قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « يذهب الصالحون الأولَ فالأول » موافقًا للقاعدة وليس مخالفًا لها، على ما ذهب إليه يونس والبغداديون،

والله أعلم

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٨٢/٢، والهمع ٢٣٩/١.
(٢) هي قراءة الحسن وابن أبي عبلة، كما في الدر المصون ٣٤٣/١٠، والبحر المحيط ٢٧٤/٨.
(٣) من الآية (٨) من سورة المنافقون.
(٤) انظر الكناش ١٨٣/١.
(٥) انظر إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث صـ١٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٢.

## استعمال (فـي) للتعليـل

ومن ذلك قول الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **عُذِّبت امرأةٌ في هِرَّةٍ حبستها حتى ماتت، فدخلت فيها النار** »(١).

فقد تضمَّن هذا الحديث استعمال (في) للدلالة على التعليل، وأقول:

مذهب البصريين أن حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض قياسًا، وما ورد من ذلك فهو محمول عندهم إمَّا على الشذوذ، وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدَّى بذلك الحرف، أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز نيابة بعض حروف الجر عن بعضها قياسًا، واختاره جماعة من النحويين كابن مالك(٢)، وابن هشام(٣)، وخالد الأزهري(٤)، وهو الراجح عندي، وبه أقول، وبناءً على هذا المذهب فإن حرف الجر (في) يستعمل أصالةً في الظرفية المكانية نحو: جلست في الحديقة، أو الزمانية نحو: اعتمرتُ في شهر رجب، وله معانٍ أخرى استعمل فيها مجازًا، ومن ذلك السببية أو التعليل، أثبت ذلك ابن مالك وجعله مما خفي على كثير من النحويين، فقد ذكر الحديث الذي معنا من قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «عُذِّبت امرأة في هرةٍ حبستها... » ثم عَقَّب بقوله: « تضمَّن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل، وهو ما خفي على أكثر النحويين، مع وروده في القرآن الكريم، والحديث والشعر القديم » (٥).

كما ذكر المرادي تسعة معانٍ للحرف (في) عَدَّ منها التعليل؛ حيث قال: «

---

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه ٤/١٥٧، كتاب الشرب والمساقاة، وموجود في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ٦٧.
(٢) انظر شواهد التوضيح صـ٦٧.
(٣) انظر مغني اللبيب ١/ ١٦٨.
(٤) انظر التصريح ٢/ ٤- ٥.
(٥) شواهد التوضيح والتصحيح صـ٦٧.

(في) حرف جرٍّ له تسعة معانٍ... الثالث: التعليل نحو: لمسَّكم فيما أخذتم [1]، ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ [2]﴾»[3].

وقد زاد ابن هشام على ما ذكره المرادي معنى، فجعل لـ (في) عشرة معانٍ منها التعليل [4].

ومما يشهد لهذا الاستعمال من الشعر العربي القديم، قول جميل بثينة:

**فليت رجالاً فيكِ قد نذروا دَمِي ∴ وهَمُّوا بقتلي يا بُثَيْنَ لَقُونِي** [5]

وقول أبي ذُؤَيب:

**لوَىَ رأسَهُ عَنِّي ومال بودِّه ∴ أَغَانيجُ خُوْدٍ كان فينا يزورها** [6]

فهذه الشواهد تدل على صحة استعمال (في) بمعنى السببية أو التعليل، ولا داعي لإنكارها أو تأويلها كما فعل البصريون ؛ لأن هذه الشواهد ناطقةٌ بجواز هذا الاستعمال، أمَّا تأويلها سواء على تقدير مضاف أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، فإن هذا فيه من التعسُّف ما فيه، مما لا حاجة إليه.

فالحديث الذي معنا من قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: « عُذِّبت امرأةٌ في

(١) من الآية (٦٨) من سورة الأنفال.
(٢) من الآية (٣٢) من سورة يوسف.
(٣) الجنى الداني صـ ٢٥٠.
(٤) انظر مغني اللبيب ١/ ١٦٨.
(٥) البيت من الطويل، لجميل بثينة، وموجود في ديوانه صـ ١٠٢، والحماسة ١/ ١٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٦، وشواهد التوضيح صـ ٦٨.
**والشاهد** قوله (فيك) حيث استعملت (في) للدلالة على التعليل أي: بسببك.
(٦) البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، وموجود في ديوان الهذليين ١/ ١٥٧، وديوان المعاني ١/ ١٥٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٦، وشواهد التوضيح والتصحيح صـ٦٨.
**والشاهد** فيه كالذي قبله.

هِرَّةٍ حبستها حتى ماتت، فدخلت فيها النار ».

ليس فيه خروج عن القاعدة أو مخالفة لها، وعلى ما صححناه من مذهب الكوفيين، تكون (في) قد استعملت بمعنى حرف آخر وهو الباء الدالة على السببية أو التعليل، وهذا جائز وورد في كلام العرب كما تقدم،

والله أعلم

## حذف حرف الجرِّ وبقاءُ عمله

ومنه قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لعائشة وقد سألته: إنَّ لي جارَين فإلى أيِّهما أُهْدِي ؟ قال: « **أَقْرَبِهما مِنْك بَابًا** »(١).

فقد اشتمل الحديث على مجيء كلمة (أقربِهما) مجرورة بحرف جَرٍّ محذوف، والتقدير: إلى أقربهما.

وجمهور النحويين يقصرون جواز حذف حرف الجرِّ وبقاء عمله على لفظ الجلالة (الله) في القسم، نحو: اللهِ لأفعلنَّ كذا، وحرف الجر (رُبَّ) خاصةً، بشرط أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بل، وما عدا ذلك عَدُّوه شاذًا وخارجًا عن القاعدة، ولا يجوز إلَّا في ضرورة.

يقول الفراء: « ولم يَجُز أن تقول في الخفض: قد أمرتُ لك بألفٍ، ولأخيك ألْفَيْن، وأنتَ تُريدُ: بألفين ؛ لأن إضمار الخافض غير جائزٍ، ألا ترى أنَّك تقول: من ضربت ؟ فتقول: زيدًا، ومن أتَاكَ ؟ فتقول: زيدٌ، ويُضْمَر الرافع والناصب، ولو قال: بمن مررتَ ؟ لم تقل: زيدٍ لأن الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد »(٢).

كما سرد ابن عصفور حروف الجرِّ وذكر معانيها وصرَّح قائلاً: « وحروف الجرِّ لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها إلَّا في ضرورة شعر »(٣).

وعلى هذا الرأي يكون ما ورد في الحديث الشريف الذي معنا محمولاً أيضًا

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب ٤/ ٥١٢.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٧.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٣.

على الشذوذ، غير أن ابن يعيش[١] وابن مالك[٢] قد أجازا حذف حرف الجر وبقاءَ معناه في غير ما ذكره الجمهور، خصوصًا عند ظهور المعنى ووضوحه.

يقول ابن يعيش: « ومن الجرِّ بحرف الجرِّ المضمر ما جاء في القسم في الخبر لا الاستفهام فيما حكاه سيبويه: اللهِ لأقومَنَّ، يريد: باللهِ، ثم حذف، وحكى أبو العباس أنَّ رؤبة قيل له: كيف أصبحت ؟ فقال: خيرٍ عافاك الله[٣]، أي: بخير، فحذف الباء لوضوح المعنى »[٤].

أما ابن مالك فقد ذكر عدة شواهد حُذِف فيها حرف الجرِّ وبقي عمله، ثم عَقَّب بقوله: « والقياسُ على هذه الأوجه كُلِّها جائزٌ، ومنعه الفراء في نحو: زيدٍ، لمن قال: بمن مررت ؟ والصحيح جوازه لقوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– : (**أقربِهما منك بابًا**) بالجرِّ، إذْ قيل له: فإلى أيهما أُهدي ؟ وكقول بعض العرب: خيرٍ، بالجرِّ، لمن قال: كيف أصبحت ؟ بحذف الباء وبقاء عملها، لأن معنى كيف: بأي حال، فجعلوا معنى الحرف دليلاً »[٥].

والرأي عندي هو ما ذهب إليه ابن يعيش وابن مالك من جواز حذف حرف الجرِّ وبقاء عمله، وبخاصة عند ظهور المعنى ؛ لأن هذا الاستعمال قد ورد في أساليب فصيحة شعرًا ونثرًا، فمن الشعر قول الشاعر:

---

(١) انظر شرح المفصل ٨/٥٣.
(٢) انظر شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.
(٣) يُنسب هذا القول لرؤبة بن العجاج، وهو مَنْ هو في الفصاحة والبيان، وهذا القول موجود في: الكناش ٢/ ٨٩، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٢.
(٤) شرح ابن يعيش على المفصل ٨/ ٥٣.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٢.

**إذا قيل: أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ ∴ أشارت كُلَيْبٍ بالأكف الأصابعُ**[1]

ومن النثر ما جاء في قول رؤبة: خيرٍ عافاك الله في جواب من سأله كيف أصبحت.

وعليه فالحديث الذي معنا من قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **أقربِهما منك بابًا** » ردًّا على قول عائشة: إلى أيهما أهدي ؟ لا مخالفة فيه للقاعدة النحوية، بل هو موافق للقاعدة وللوارد من كلام العرب شعرًا ونثرًا،

والله أعلم

(١) البيت من الطويل، للفرزدق، وموجود في ديوانه ٢/ ٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٩٣، والمساعد ٢/ ٢٩٦، والأشموني ٢/ ٢٣٣.
والشاهد قوله: (أشارت كليبٍ) حيث حذف حرف الجر وبقي عمله، والتقدير: أشارت إلى كليب.

## حذف المضاف إليه لدلالة ما بعده عليه

ومنه قوله – عليه الصلاة والسلام–: « **أُوحِيَ إليَّ أنَّكم تُفْتَنون في القبور مثل أو قريبًا من فتنة الدَّجَّال** »(١).

فقد اشتمل الحديث على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف (مثلَ) على حاله، والتقدير: مِثْلَ فتنة الدجال أو قريبًا من فتنة الدجال، وأقول: إنَّ حذف المضاف إليه لدلالة ما بعده واردٌ في كلام العرب شعرًا ونثرًا، فمن الشعر ما جاء في قول الشاعر:

**يا من رأى عارِضًا أُسَرُّ به ∴ بين ذِرَاعَيْ وجبهةِ الأسدِ** (٢)

وقول الآخر:

**سقي الأرَضيَن الغَيثُ سَهْلَ وحَزْنها ∴ فنيطت عُرى الآمال بالزرع والضَّرعِ**(٣)

ومن النثر قول بعض العرب: قطع اللهُ الغداة يد ورجلَ من قالها.

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه كتاب الكسوف، انظر فتح الباري ٢/ ٦٣١.

(٢) البيت من المنسرح للفرزدق، وليس في ديوانه، وموجود في الكتاب ١/ ١٨٠، والخصائص ٢/ ٤٠٩، وضرائر الشعر صـ١٩٤، وابن يعيش ٣/ ٢١، والمغني ٢/ ٥١٢.
**والعارض**: السحاب، وذراعي الأسد: الكوكبان الدَّالأَنِ على المطر.
**والشاهد قوله:** (بين ذراعي وجبهة الأسد) حيث حذف المضاف إليه لدلالة ما بعده عليه، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

(٣) البيت من الطويل، لم يُعرف قائله، وموجود في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٤٩، ومنهج السالك لأبي حَيَّان ٣/ ٢١٨، ومعجم الشواهد صـ ٢٩٦.
**وحزنها**: الحَزْن ما غلُظ من الأرض، ونيطت: تعلقت، والضرع: كل ذات ظلف أو خُفّ.
**والشاهد قوله:** (سهل وحزنها) ؛ حيث حذف المضاف إليه لدلالة ما بعده عليه، والتقدير: سهلها وحزنها.

وهذا الحذف عند ابن مالك ومن تبعه جائزٌ لدلالة ما بعد المضاف إليه، ولكنه اشترط لذلك شرطين [١]:

**أحدهما**: العطف على المضاف الذي حُذِف ما أُضيف إليه.

**والثاني**: أن تكون الإضافة إلى مثل ما أُضيف إليه الأول.

وذهب الجمهور[٢] إلى أن ذلك لا يجوز إلَّا في ضرورة الشعر، وتأولوا ما ورد من ذلك فلم يجعلوا المضاف إليه محذوفًا، يقول أبو حَيَّان بعد أن عرض رأي ابن مالك وما استشهد به: « وذهب غير المصنف في هذه الأسماء إلى أنَّ المضاف الأول هو المضاف إليه الملفوظ به، وأن المعطوف أصله أن يكون مؤخرًا عن المضاف إليه، وأن يكون يكون مضافًا لضمير الأول، ثم حُذِف ذلك الضمير المضاف إليه المعطوف وأُقْحِمَ المعطوف بين المضاف والمضاف إليه، فأصل الكلام: قطع الله يد من قالها ورجله، فَحُذِف الضمير المضاف إليه الرِّجل، وأقحم (ورجل) بين المضاف والمضاف إليه، وكذلك باقيها »[٣].

وقد عرض الشيخ خالد الأزهري كلام ابن مالك وما احتج به ثم عقب بقوله: « وهذا عند سيبويه والجمهور[٤] لا يجوز إلَّا في الشعر، واختار الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، فهي جائزة عنده قياسًا

(١) انظر شواهد التوضيح صـ١٠٢، وشرح التسهيل ٣/٢٦٨، ومنهج السالك لأبي حيان ٣/٢١٩.
(٢) انظر الكتاب ١/١٧٩، وابن يعيش ٣/٢٩، والتصريح ٢/٥٧.
(٣) منهج السالك لأبي حيان ٣/ ٢١٩.
(٤) انظر الكتاب ١/ ١٨٠، وابن يعيش ٣/ ٢٩.

وسماعًا»[1].

وأرى أنّ ما ذهب إليه ابن مالك من جواز حذف المضاف إليه لدلالة المتأخر عليه هو القول الراجح ؛ لأنه على حَدِّ قول ابن مالك: « لا مخالفة فيه للأصول بأكثر من حذف متقدِّم لدلالة متأخرٍ، ومثله في الكلام كثير »[2].

وعليه فالحديث الذي معنا من قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– « **أُوحِيَ إليَّ أنَّكم تُفْتَنون في القبور مثل أو قريبًا من فتنة الدَّجَّال** » ليس فيه مخالفة لقاعدة نحوية ؛ لأنه ما دام قد ورد في كلام من يوثق بكلامه شعرًا ونثرًا، فقد وجب قبوله والقياس عليه، ولا داعي للتكلُّف في تأويله ورده،

والله أعلم

(١) التصريح ٢/ ٥٧.
(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٥٠٣.

## وقوع (هل) موقع همزة الاستفهام

ومنه قول النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لجابر بن عبد الله حين أخبره أنه تزوَّج: « **هل تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أم ثَيِّبًا ؟**... »[1].

فقد اشتمل الحديث على استعمال (هل) في التسوية فأتت بعدها (أم) المعادلة، وهذا الاستعمال عند جمهور النحويين خاص بالهمزة، ولا تستعمل في هذا الموضع (هل)، فإذا اسْتُعملت فيه (هل) عَدُّوه شاذًّا وخارجًا عن القاعدة، وأقول:

حَرْفَا الاستفهام (الهمزة وهل)، هما من الحروف غير المختصة، فتارة يدخلان على الجملة الاسمية نحو: أزيدٌ قائِمٌ، هل زيدٌ قائم، وتارةً يدخلان على الجملة الفعلية نحو: أقام زيدٌ، هل زيدٌ قائم، وتارةً يدخلان على الجملة الفعلية نحو: أقام زيدٌ، هل قام زيدٌ، وتختص الهمزة ببعض المواضع دون (هل)، ومن ذلك استعمالها في التسوية فتقع بعدها أم المعادلة، وذلك نحو: أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟ وهذا على رأي جمهور النحويين.

يقول ابن يعيش في سياق حديثه عن الهمزة: « وتقع الهمزة مواقع لا تقع أُخْتُها فيها، ألا ترى أنك تقول: أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ والمراد: أيُّهما عندك، فـ (أَمْ) هنا معادلة لهمزة الاستفهام، ولا تعادل (أَمْ) في هذا الموضع بغير الهمزة... ولا يُقال في هذا المعنى: هل زيدٌ عندك أم عمرو »[2].

فإذا استُعْمِلَت (هل) في هذا الموضع عَدُّوه شاذًا، يقول الرضي في حديثه

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الجهاد ٦/ ١٤١.
(٢) شرح المفصل ٨/ ١٥١.

عن الفرق بين الهمزة وهل في الاستعمال: « ومنه أن الهمزة تستعمل مطردًا مع (أم) التسوية، ولا تُستعمل (هل) معها إلَّا شاذًا » (١).

وذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أن (هَلْ) قد تستعمل مكان الهمزة في هذا الموضع من غير شذوذ،

يقول سيبويه: « وإن شئتَ قُلتَ: هل تأتيني أم تحدّثني ؟، وهل عندك بُرٌّ أم شعيرٌ ؟ »(٢).

وتبعه على هذا الرأي المالقي(٣) وابن مالك(٤) والسيوطي(٥).

يقول المالقي في حديثه عن (هل): « وقد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين، كقوله:

**هَلْ ما عَلِمْتَ وما اسْتُودِعْتَ مكتومُ ∴ أم حَبْلُها إذا نَأَيْتَ اليوم مصرُوم**(٦)

ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ (٧) ﴾ » (٨).

---

(١) شرح الكافية ٤/ ٤٤٨.
(٢) الكتاب ٣/ ١٧٦.
(٣) انظر رصف المباني صـ ٤٠٦.
(٤) انظر شواهد التوضيح صـ ٢٠٩.
(٥) انظر الهمع ٢/ ٧٧.
(٦) البيت من (البسيط) لعلقمة الفحل، وهو في ديوانه صـ ٥٠، والكتاب ٣/ ١٧٨، والأمالي الشجرية ٣/ ١٠٧، وابن يعيش ٨/ ١٥٣، والخزانة ٤/ ٥١٦.
**والشاهد** فيه وقوع (هل) موقع الهمزة في التسوية فوقعت بعدها أم المعادلة.
(٧) من الآية (١٦) من سورة الرعد.
(٨) رصف المباني صـ ٤٠٦.

وقد جعل ابن مالك من هذا الاستعمال ما جاء في الحديث الذي معنا، حيث قال: « في (**هل تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أم ثَيِّبًا ؟**) شاهدٌ على أنَّ (هَلْ) قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين، فتكون (أَمْ) بعدها متصلة غير منقطعة ؛ لأن استفهام النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جابرًا لم يكن إلَّا بعد علمه بتزوجه إمَّا بكرًا وإمَّا ثَيِّبًا، فطلب منه الإعلام بالتعيين »[1].

وهذا الرأي هو الراجح عندي وبه أقول، فالحديث الذي معنا ليس فيه خروجٌ عن القاعدة، وإنما هو مؤيدٌ بالوارد من كلام العرب، ومنه بيت علقمة الذي تقدَّم، ومن النثر قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ** ﴾[2]، فهذا الاستعمال واردٌ ومسموع، فلا داعي لردِّه أو الحكم عليه بالشذوذ كما ذهب إليه بعض النحويين،

والله أعلم

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ ٢٠٩.
(٢) من الآية (١٦) من سورة الرعد.

## الجمع بين فاعل (نعم وبئس) الظاهر والتمييز

ومن ذلك قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **نعم المنيحةُ اللِّقحةُ الصَّفِيُّ مِنْحةً، والشَّاةُ الصَّفِيُّ تغدو بإناءٍ وتروحُ بإناءٍ** »[١].

فقد اشتمل الحديث على الجمع بين فاعل (نعم) الظاهر (المنيحة) وبين التمييز (منحةً)، وهذا الأمر منعه سيبويه، فلا يجوز عنده أن تقول: نعم الرجلُ رَجُلاً زيدٌ، والعلة عنده أن التمييز في الأصل لرفع الإبهام عند الإضمار، فإذا ظهر الفاعلُ زال الإبهام، فلا حاجة إلى التمييز[٢] وتبعه على هذا الرأي جاعة من النحويين منهم ابن يعيش[٣] وابن عصفور[٤].

يقول ابن يعيش في سياق حديثه عن الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز: « منع سيبويه من ذلك، وأنه لا يقال: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، واحتج لذلك بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس، وأحدهما كافٍ عن الآخر، وهو الذي أراه » [٥].

وذهب المبرد[٦] وأبو علي الفارسي[٧] إلى جواز الجمع بينهما، وتبعهما على

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الهبة، وانظره في فتح الباري ٥/ ٢٨٧.
(٢) انظر الكتاب ٢/ ١٧٦.
(٣) انظر شرح المفصل ٧/ ١٣٢.
(٤) انظر شرح الجمل ١/ ٦٠٦.
(٥) شرح المفصل ٧/ ١٣٢ بتصرف.
(٦) انظر المقتضب ٢/ ١٤٨.
(٧) انظر المقتصد شرح الإيضاح ١/ ٣٧٢.

هذا الرأي ابن مالك(١).

يقول المبرد: « واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، فقولك: (رجلا) توكيد ؛ لأنه مستغني عنه بذكر الرجل أولاً، وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهمًا، إنما ذكرت الدرهم توكيدًا، ولو لم تذكره لم تحتج إليه، وعلى هذا قول الشاعر:

**تَزَوَّد مثلَ زاد أبيك فينا ∴ فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا**(٢) »(٣)

وإلى الرأي نفسه ذهب الفارسي حيث قال: « وتقول: نعم الرجلُ رَجُلاً زيدٌ، فإن لم تذكر (رَجُلاً) جاز، وإن ذكرته فتأكيدٌ »(٤).

واحتج هؤلاء على الجواز بوروده في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ومن ذلك قول الشاعر:

**والتَّغلَبِيُّونَ بئسَ الفحلُ فحلهم ∴ فَحْلاً وأُمُّهم زلَّاءُ مِنطيق** (٥)

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/ ١٥.

(٢) البيت من الوافر لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز، وهو في ديوانه صـ ٩٠٧، والمقتضب ٢/ ١٤٩، والمقتصد ١/ ٣٧٢، وابن يعيش ٧/ ١٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٤٩.
**والشاهد** فيه الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز وهذا جائز عند المبرد ومن معه، وممنوع عند سيبويه.

(٣) المقتضب ٢/ ١٤٨.

(٤) المقتصد شرح الإيضاح ١/ ٣٧٢.

(٥) البيت من البسيط لجرير يهجو الأخطل والفرزدق، وموجود في ديوانه صـ٣١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩١٥، والمساعد ٢/ ١٣٠، وشرح

وقول الآخر:

**تَزوَّد مثل زاد أبيك فينا ∴ فنعم الزادُ زادُ أبيكَ زادًا** (١)

وقول بعض العرب: نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكرٍ وتغلب(٢).

وقد تأول المانعون ذلك، فقالوا: يجوز أن يكون (فحلاً وقتيلاً وزادًا) أحوالًا مؤكدة، ويجوز أن يكون (زادًا) مصدر محذوف الزوائد (٣).

والراجح عندي هو ما ذهب إليه المبرد ومن معه من جواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر والتمييز، وذلك لأنه مذهب مؤيدٌ ومدعوم بالسماع شعرًا ونثرًا، ومنه الحديث الذي معنا، يقول ابن مالك: « ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز ذلك أبو العباس، وقوله في هذا هو الصحيح، وقول سيبويه بالمنع تَحكُّمٌ بلا دليل، هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته العرب »(٤).

---

الكافية الشافية ٢/ ١١٠٧، والتصريح ٢/ ٩٦، والدرر ٢/ ١١٢.

**والزلاء**: المرأة إذا كانت قليلة لحم الإليتين، والمنطيق: التي تُعظّم عجيزتها بحشية تحشوها.

**والشاهد** فيه الجمع بين التمييز وفاعل بئس الظاهر وهذا جائز عند المبرد ممتنع عند سيبويه.

(١) سبق تخريجه صـ٣٠.

(٢) نسبت هذه المقولة إلى الحارث بن عباد حين بلغه أن ابنه بُجَيْرًا قد قُتل في يوم من أيام حرب البسوس. انظر توضيح المقاصد ٢/ ٩١٦.

(٣) السابق الموضع ذاته.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥ بتصرف.

ومن هنا يمكننا القول بأن الحديث الذي معنا وهو قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **نعم المنيحةُ اللِّقحةُ الصَّفِيُّ مِنْحةً** » ليس فيه مخالفة للقواعد النحوية، وأن ذلك مسموعٌ واردٌ عن العرب شعرًا ونثرًا كما سبق.

والله أعلم

***

## العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

ومن ذلك قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: « **إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجلٍ استعمل عُمَّالاً** »(١).

فقد عطف (اليهود) في الحديث على الضمير في (مَثَلُكُم) من غير إعادة الجار، وهذا يُخالف في الظاهر ما ذهب إليه جمهور النحويين من أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلَّا إذا أُعِيدَ معه الجارُّ، سواء أكان اسمًا نحو: المال بيني وبَيْن زيدٍ، أم كان حرفًا نحو: مررتُ بِكَ وبزيدٍ، فلا يجوز إسقاط حرف الجرِّ هنا مع العطف، وعلَّلوا ذلك بأمرين:

**الأول**: أن الضمير المجرور شبيهٌ بالتنوين لمعاقبته له، وكونه على حرف واحد، فلا يجوز العطف عليه كما لم يَجُز العطف على التنوين (٢).

**الثاني**: أن الضمير المجرور ضعيف للزوم اتصاله وعدم وجود منفصل يقع موقعه، كالمرفوع والمنصوب، وهو لا يستقل بنفسه في حال، فصار مع جارِّه كلمة واحدة أو كالكلمة الواحدة، فضعف عن أن يعطف عليه بدون إعادة الجار مع المعطوف، وامتنع العطف عليه إلَّا مع إعادة الجارّ (٣).

يقول سيبويه: « ومما يَقْبُح أن يشركَه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بِكَ وزيدٍ، وهذا أبوك وعمروٍ، كرهوا أن يَشْرَكَ المظهر مُضْمَرًا داخلاً فيما قبله ؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه ١/١٤٦، وموجود في شواهد التوضيح صـ٥٣.
(٢) شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٥٤٦.
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٤.

يُتكلم بها إلَّا معتمدًا على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضَعُفت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم »[1]، فعدم إعادة الجار قبيح عند سيبويه لما ذكره.

وعلّل المازني عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة الجارّ بعدم جواز قلب العطف، فكما لا يجوز عطف المضمر المجرور على الظاهر إلَّا بإعادة الجارّ، لا يجوز عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجارّ، وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة ولم يَجُز حذف الجارِّ إلَّا في ضرورة الشعر[2].

وبناءً على ما تقدم من كلام الجمهور يكون في الحديث الذي معنا خروجٌ عن القاعدة النحوية.

وذهب يونس بن حبيب والفراء[3] وتبعهم ابن مالك[4] إلى جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجارِّ، في الشعر وفي السعة، وقد استدل هؤلاء على عدم لزوم إعادة الجارّ مع المعطوف على الضمير المجرور بوروده نظمًا ونثرًا.

فمن ذلك قراءة حمزة بن حبيب: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[5]

(١) الكتاب ٢/ ٣٨١.
(٢) انظر شرح ابن يعيش ٣/٧٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٧.
(٣) انظر شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٥٤٤.
(٤) انظر شرح التسهيل ٣/٣٧٦.
(٥) من الآية الأولى من سورة النساء.

بجرِّ (الأرحامِ[1]) عطفًا على الضمير المجرور في (به)، وهي قراءة سبعيَّة، ويؤيده قول بعض العرب فيما حكاه قطرب: ما فيها غيرُه وفَرسِه، بجر فرسِه[2].

ومن الشعر قول الشاعر:

**فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنا ∴ فاذهب فما بِكَ والأيامِ من عجبِ**[3]

بجر الأيام عطفًا على الضمير في (بك) من غير إعادة الجارّ، وقول الآخر:

**تُعلّق في مثل السَّوَاري سُيُوفُنَا ∴ وما بينها والكعب غوطٌ نفانف**[4].

ومما يُحمل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[5] ؛ لأن جَرَّ (المسجد) بالعطف على (سبيل الله) ممتنعٌ

(١) وهي أيضًا قراءة ابن عباس والحسن وقتادة والنخعي، انظر التيسير للداني صـ٧٨، والكشاف ١/ ٢٤١، والبحر المحيط ٣/ ١٥٧، ومعجم القراءات ٢/ ١٠٤.

(٢) انظر هذا القول في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٦، وابن الناظم على الألفية صـ ٥٤٤.

(٣) البيت من البسيط ولم يُعرف قائله، وموجود في الكتاب ٢/ ٢٨٢، والكامل للمبرد ٣/ ٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٤، والكناش ١/ ٢٣٠، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، والأشموني ٣/ ١٥، والخزانة ٥/ ١٢٣.
**والشاهد قوله**: (فما بك والأيام) حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في به من غير إعادة حرف الجر، وهذا جائز على مذهب الفراء ويونس ومن اتبعهم.

(٤) البيت من الطويل، لمسكين الدارمي، وموجود في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢، وابن يعيش ٣/ ٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٧، والعيني ٤/ ١٦٤.
**والغوط**: جمع غائط وهو المطمئن من الأرض، والنفانف: المفازة والهواء الشديد.
**والشاهد** عطف (والكعب) على الضمير في (بينها) من غير إعادة الجار وهو جائز عند يونس والكوفيين.

(٥) من الآية (٢١٧) من سورة البقرة.

باتفاقٍ ؛ لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، فتعيَّن جَرُّه بالعطف على الضمير المجرور بالباء [١].

وقد انبرى الجمهور في الدفاع عن مذهبهم فقصروا الجواز على ضرورة الشعر فقط، ولم يجيزوه في السعة، وتأوَّلُوا ما ورد من ذلك، بل خَطَّأُوا قراءة حمزة، وجعلوها مما لا يجوز، يقول المبرد عن هذه القراءة: « وقرأ حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِۚ﴾ وهذا مما لا يجوز عندنا إلَّا أن يضطر إليه شاعر »[٢]، بل نقل ابن يعيش عنه أنه قال: وقراءة حمزة لا تحلُّ القراءة بها [٣].

وخطَّأها الزجاج أيضًا حيث قال: « القراءة الجيدة نصب (الأرحام)، المعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجرّ في الأرحام فخطأ في العربية، ولا يجوز إلاَّ في اضطرار شعر »[٤].

ولستُ أدري ما الخطأ في هذه القراءة، والقارئ بها عربيّ خالص، بل هو أحد القراء السبعة، بالإضافة إلى أن لها ما يُقَوِّيها في العربية مما نقله قطرب عن العرب، ومما ورد من شواهد في الشعر، فما الداعي لردِّها أو تخطئتها ؟! وهي أيضًا قراءة ابن عباس والأعمش والحسن وقتادة ومجاهد وغيرهم من التابعين.

صحيح أن الكثير الغالب في اللغة وفي القرآن الكريم إعادة الجارّ في هذه المسألة، لكن حذفه أيضًا جائز وواردٌ عن العرب، إذن هو فصيحٌ وغيره

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٦، وابن الناظم على الألفية صـ ٥٤٦.
(٢) الكامل للمبرد ٢/ ٣٩.
(٣) شرح ابن يعيش ٣/ ٧٨.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦.

أفصح منه.

ولله دَرُّ ابن مالك حيث قال بعد أن ذكر شواهد الجواز: « ولأجل القراءة المذكورة والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجرِّ، بل نبهت على أن عود حرف الجرِّ مع المعطوف مُفَضَّـلٌ على عدم عوده » (١).

وقال أيضًا معلقًا على هذا الحديث الذي معنا: « تضمَّن هذا الحديث العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وهو ممنوعٌ عند البصريين إلَّا يونس وقُطربًا والأخفش، والجواز أصَحُّ من المنع ؛ لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظمًا ونثرًا »(٢).

فالراجح عندي هو جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ ؛ لما تقدَّم من شواهد أجازها جماعة من النحويين كيونس والفراء وقطرب وابن مالك وغيرهم، ويكون قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « إنَّما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجلٍ استعمل عُمَّالاً » متَّسقًا مع القاعدة النحوية وليس مخالفًا لها على هذا الرأي وهو ما أميل إليه،

والله أعلم

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٤.
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ ٥٣.

## وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا

ومنه قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: « **مَنْ يَقُم ليلة القدر غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه** »(١).

فقد اشتمل الحديث على وقوع فعل الشرط مضارعًا (يَقُم)، والجواب ماضيًا (غُفِرَ)، وأقول:

ذهب جمهور النحويين إلى أن وقوع فعل الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا لا يجوز إلَّا في ضرورة الشعر من نحو قول الشاعر:

**مَنْ يكدْنِي بِسَيِءٍ كنتَ منه ∴ كالشَّجا بين حَلْقِهِ والوريدِ** (٢)

يقول ابن عصفور في سياق حديثه عن أحوال الشرط وجوابه: «... وإن كان أحدهما مستقبلاً والآخر ماضيًا فيقدَّم الماضي ويؤخَّر المستقبل، نحو إنْ قام زيدٌ يَقُمْ عمروٌ، ولا يقدّم المستقبل ويؤخر الماضي إلَّا ضرورة » (٣).

وقد ألمح صاحب التصريح إلى هذا حيث قال في حديثه عن أحوال الشرط والجزاء: « وتارة يكونان مضارعًا فماضيًا، وهو قليل حتى خصه

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان، ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ١/١١٣.

(٢) البيت من الخفيف، لأبي زيد الطائي، وموجود في ديوانه صـ٥٢، والمقتضب ٢/٥٩، والمقرب صـ٥٩، وابن الناظم على الألفية صـ٦٩٧، والأشموني ٣/١٧.
**والشاهد** فيه مجيء فعل الشرط (يكدني) مضارعًا، والجواب ماضيًا (كنت)، وهذا عند الجمهور خاص بالضرورة الشعرية، وأجازه الفراء وابن مالك.

(٣) شرح الجمل ٢/ ١٩٨.

الجمهور بالشعر»[1].

وحجة الجمهور في هذا أننا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيًا – كما في الحديث الذي معنا- كُنَّا قد هَيَّأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه، وهذا غير جائز [2].

- وذهب الفراء وتبعه ابن مالك إلى أن مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا – كما في الحديث السابق- جائزٌ وإن كان قليلاً.

يقول الفراء في تعليقه على معاني قوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾[3]: « وقوله (إنْ نشأ ننزِّل عليهم من السماء آيةً » ثم قال: (فظلت) ولم يقل: فتظلّ كما قال (نُنَزِّل) وذلك صوابٌ، أن تعطف على مجزوم الجزاء بِفَعَل ؛ لأن الجزاء يَصْلُح في موضع فَعَل يَفْعَل، وفي موضع يَفْعَل فَعَل »[4].

فالفعل (ظلَّت) بلفظ الماضي، وقد عُطِف على (ننزّل) وحَقُّ المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه.

كما ذكر ابن مالك أحوال الشرط والجواب وأنهما قد يكونان مضارعين، وقد يكونان متخالفين، قال: « ومن تخالفهما بتقديم المضارع وتأخير الماضي قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (من يَقُم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه)، والمشهور عند النحويين تخصيص هذا الاستعمال

(١) التصريح ٢/ ٢٤٩.
(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٤، والتصريح ٢/ ٢٤٩.
(٣) الشعراء آية (٤).
(٤) معاني القرآن ٢/ ٧٨٥.

بالشعر، وهذا الحديث يُبْطل دعواهم »[1].

**والراجح عندي** هو ما ذهب إليه الفراء وابن مالك من جواز مجيء الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا ؛ وذلك لما احتجَّا به، ولورود ذلك في فصيح الكلام نثرًا ونظمًا، ومن ذلك قول عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-: (إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفُ متى يَقُم مقامك رَقَّ)[2]، ومن النظم قول الشاعر:

**إِنْ يَسْمَعُوا رِيبةً طَاروا بها فرحًا ∴ مِنِّي وما سمعوا من صالحٍ دَفَنُوا**[3].

فما الداعي لقصره على ضرورة الشعر ؟ لأنه ما دام قد ورد في كلامٍ فصيحٍ فقد وجب قبوله، والقياس عليه.

ومن هنا فإن الحديث الذي معنا من قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **مَنْ يَقُم ليلة القدر غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه** » ليس فيه مخالفة لقاعدة نحوية، وإنما هو أسلوب سائغ وواردٌ في فصيح الكلام، وإن كان قليلاً،

والله أعلم

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٣٧١- ٣٧٢.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب الأنبياء، انظر إرشاد الساري، شرح صحيح البخاري ٥/ ٣٦٩.

(٣) البيت من البسيط لقعنب بن أم صاحب الغطفاني، وموجود في ديوان الحماسة، ٢/ ١٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩١، وشرح أبيات المغني ٨/ ١٠٧، والأشموني ٤/ ١٧.
**والشاهد** فيه مجيء فعل الشرط مضارعًا (يَسْمَعُوا)، والجواب ماضيًا (طاروا) وهذا جائز عند الفراء وابن مالك، وضرورة عند الجمهور.

## إهمال (متى) الشرطية حملاً على (إذا)

ومن ذلك قول عائشة – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا– لرسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: « **إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ، متى يَقُوم مقامَك لا يُسْمع الناسَ** »(١).

فقد تضمَّن هذا الحديث إهمال (متى) الشرطية، وعدم جزم المضارع بعدها، وأقول:

من أدوات الشرط التي تجزم فعلين (متى)، نحو: متى تَقُمْ أَقُمْ، ومتى تذاكرْ تنجحْ، ولا تفارق الظرفية، يقول ابن يعيش في سياق حديثه عن أدوات الشرط: « وأما (متى) فاسمٌ من أسماء الزمان يُسْتَفهم به عن جميعها، نحو: متى تقومُ ؟ متى تخرجُ ؟، وتُنقل إلى الجزاء كأين، قال الشاعر:

**متى تأتِه تَعْشُو إلى ضوءِ ناره ∴ تجد خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوْقِدِ** (٢)

ولك استعمالها في الجزاء مضمومًا إليها (ما) وغير مضموم إليها، إن شِئْتَ قُلْتَ: متى تَذْهَبْ أذهبْ، ومتى ما تذهبْ أذهبْ »(٣).

وذهب ابن مالك– وتبعه بعض النحويين – إلى أن (متى) قد تُهمل فلا تجزم شيئًا حملاً لها على (إذا) كما أن (إذا) قد تُحمل على (متى) فتجزم، واستدل ابن مالك على إهمال (متى) بحديث عائشة الذي معنا، وذلك قوله: « وقد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأذان ٢/٢٣٩، ومسلم في صحيحه ٩/٦٣.
(٢) البيت من الطويل، وقائله الحطيئة، وموجود في الكتاب ١/٤٤٥، والمقتضب ٢/٢٦٥، ومجالس ثعلب صـ٣٩٩، وابن يعيش ٧/٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٣، والأشموني ٤/١٠.
**والشاهد** فيه مجيء (متى) شرطية جزمت فعل الشرط تأته، وجوابه (تجدْ).
(٣) شرح المفصل ٧/٤٥– ٤٦ (بتصرف).

يُجزم بـ(إذا) حملاً على (متى)، وتُهْمَلُ (متى) حملاً على (إذا)... ويَدُلُّ على إهمال (متى) حملاً على (إذا قول عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-: **(إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ، متى يَقُوم مقامَك لا يُسْمع الناسَ)**، رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد »[1].

وفي شواهد التوضيح قال: « وشُبِّهت (متى) بـ (إذا) فَأُهملت، كما شُبِّهت (إذا) بـ (متى) فأعملت، كقول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لعليٍّ وفاطمة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُما-: **(إذا أَخَذْتُمَا مضاجعكما فكبّرا أربعًا وثلاثين وسَبِّحا ثلاثًا وثلاثين، وتَحْمدا ثلاثًا وثلاثين)**... وفي تشبيه (متى) بـ (إذا) وإهمالها قول عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- **(إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ، متى يَقُوم مقامَك لا يُسْمع الناسَ)**[2].

وتبعه على هذا الرأي ابنُ هشام حيث ذكر أن من ملَح كلام العرب تقارض اللفظين في الأحكام، وأن من ذلك « إعطاءُ (إذا) حكم (متى) في الجزم بها، كقوله:

**اسْتَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغنى ∴ وإذا تُصِبْك خصاصَةٌ فَتَجَمَّل** [3]

وإهمال (متى) حُكمًا لها بحكم (إذا) كقول عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- **(إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ، متى يَقُوم مقامَك لا يُسْمع الناسَ)**[4].

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٣٧٠- ٣٧٥.

(٢) شواهد التوضيح صـ١٨- ١٩.

(٣) البيت من الكامل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣، والمفضليات صـ٣٨٥، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٣٧٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي صـ٢٧١، والدرر اللوامع ١/ ١٧٣، ويروي فتحمَّل بدلاً من فتجمل. **والشاهد** فيه حمل (إذا) على (متى) في الجزم وهو أمر سائغ في العربية.

(٤) مغني اللبيب ٦٩٨/٢.

وخالفهما أبو حَيَّان حيث ذهب إلى أن (متى) لا تُهمل، وذلك قوله: « وأما (متى) فلتعميم الأزمنة، ولا تفارق الظرفية، فتكون شرطًا نحو: متى تَقُمْ أقُمْ، ولا تُهْمَل حملاً على إذا، خلافًا لزاعم ذلك [1] ».

وأرى أن ما ذهب إليه ابن مالك وتبعه عليه ابن هشام هو الصواب، وذلك لأن التقارض في الأحكام موجودٌ وشائعٌ في كلام العرب،

وقد ذكر ابن مالك شاهدًا على ذلك، فلا داعي لردِّه أو تخطيئه، ومن هنا فإن الحديث الذي معنا من قول عائشة – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا–: (**وإنه متى يَقُوم مقامَك لا يُسْمع الناسَ**) ليس فيه مخالفة للقاعدة النحوية، بل له ما يدعمه ويقويه من كلام العرب، وهو التقارض بين (متى) و(إذا) في الأحكام، وهو أمر سائغ في العربية،

والله أعلم

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٨.

## حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط

ومنه قول رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **إِنَّك إِنْ تركتَ ولدك أغنياء خيرٌ من أن تتركهم عالةً يتكففون الناسَ** »(١).

فقد اشتمل الحديث على حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشرط، والتقدير: فهو خيرٌ، وأقول:

أدوات الشرط تقتضي جملتين، الأولى تُسمى جملة الشرط، والثانية جملة الجواب أو الجزاء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾(٢).

ومتى لم يصلح الجواب أن يكون شرطًا، بأن كان جملة اسمية مثلاً أو فعلية فعلها طلبيٌّ، فإنه يجب اقترانه بالفاء(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾(٤)، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾(٥).

وقد اختلف النحويون في جواز حذف هذه الفاء، وجاء خلافهم كما يلي:

أولاً: ذهب سيبويه والجمهور إلى أن هذه الفاء الرابطة الواقعة في جواب الشرط لا يجوز حذفها إلَّا في ضرورة الشعر، يقول سيبويه: « وسألتُه – يعني

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الفرائض، انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٢/١٦.
(٢) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.
(٣) انظر شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٧٠١.
(٤) من الآية (٥) من سورة الحج.
(٥) من الآية (٣١) من سورة آل عمران.

الخليل- عن قوله: إن تأتِني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلَّا أن يضطرَّ شاعرٌ»[1].

وفي موضع آخر قال: « وكما قالوا في اضطرارٍ: إن تأتني أنا صاحِبُك، يريد معنى الفاء »[2].

وإلى الرأي نفسه ذهب ابن عصفور حيث قال في سياق حديثه عن وجوب اقتران الجواب بالفاء: « ولا يجوز حذف الفاء إلَّا في ضرورة وذلك كقوله:

**من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها ∴ والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مثلانِ**[3]»[4].

كما ذكر ابن الناظم عدة أمثلة لوجوب اقتران الجواب بالفاء ثم عَقَّب قائلاً: « فالفاء في هذه الأجوبة ونحوها مما لا يصلح أن يُجْعَل شرطًا واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلَّا في ضرورة أو ندرة »[5].

**ثانياً**: ذهب ابن مالك وجماعة من النحويين إلى جواز حذف هذه الفاء، بل جواز حذفها وحذف المبتدأ من الجواب في السعة وإن كان قليلاً، ونُسب هذا

(١) الكتاب ٣/ ٦٤.
(٢) السابق ٣/ ٦٨.
(٣) البيت من البسيط، لحسان بن ثابت، وقيل لعبد الرحمن ابنه، وموجود في: الكتاب ٣/ ٦٥، والمقتضب ٢/ ٧٠، والأصول ٢/ ٧١٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٤، والمغني ١/ ٥٨، وشرح ابن الناظم صـ ٧٠١.
**والشاهد** فيه حذف الفاء من جواب الشرط، وهذا عند سيبويه والجمهور خاص بالضرورة.
(٤) شرح الجمل ٢/ ١٩٩.
(٥) شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٧٠١.

الرأي أيضًا للكوفيين [١].

وجَعل ابن مالك من ذلك قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **إِنَّك إِنْ تركتَ ولدك أغنياء خيرٌ من أن تتركهم عالةً** »، حيث ذكر الحديث وعَقَّب بقوله: « تضمَّن الحديث حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشرط، فإن الأصل: إن تركت ولدك أغنياء فهو خيرٌ، وهو ما زعم النحويون أنه مخصوصٌ بالضرورة. وليس مخصوصًا بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره... ومن خَصَّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضَيَّق حيثُ لا تضيق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير »[٢].

ونسب الرضي هذا الرأي للكوفيين حيث قال: « وأجاز الكوفية حذف العلاقة- يعني الفاء- اختيارًا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٣] على قراءة الرفع[٤] وهي شاذة »[٥].

وجعل بعضهم[٦] من ذلك أيضًا في السعة قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[٧]، وسوَّغ ذلك كون فعل الشرط ماضيًا في اللفظ.

والراجح عندي هو ما ذهب إليه ابن مالك ومن معه من جواز حذف هذه

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٤/ ١١١.
(٢) التوضيح والتصحيح صـ١٣٣.
(٣) من الآية (٧٨) من سورة النساء.
(٤) هي قراءة طلحة بن سليمان، انظر شواذ ابن خالويه صـ ٣٣.
(٥) شرح الكافية للرضي ٤/ ١١١.
(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٥.
(٧) من الآية (١٢١) من سورة الأنعام.

الفاء من جواب الشرط شعرًا وهو كثير، ونثرًا وهو قليل، وعليه فإن الحديث الذي معنا من قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **إِنَّك إِنْ تركتَ ولدك أغنياء خيرٌ من أن تتركهم عالةً يتكففون الناسَ** » لا مخالفة فيه لقاعدة نحوية، وإنما له ما يدعمه نثرًا من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، وقراءة ﴿ أَيْنَمَاتَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ فهو استعمال صحيح ومقبول، وإن كان في الشعر أكثر منه في النثر.

❊❊❊

# الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنال الدرجات وتُقضى الحاجات، وصلاةً وسلامًا على أفضل المخلوقات، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد هذه الرحلة مع الحديث النبوي الشريف نستطيع أن نوجز أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

- الحديث النبوي الشريف سواء أُنقِل باللفظ أم نُقِل بالمعنى، فإنه يمثِّل اللغة الفصحى التي يُحكم بأنها أرفع مستوى وصلت إليه العربية.

- لا ينبغي أن يكون نقل الحديث بالمعنى وتعدد الروايات عائقًا من استنباط الأحكام وإقرار القواعد ؛ لأن هذا واردٌ أيضًا في الشواهد الشعرية التي احتج بها النحويون واعتمدوا عليها في تثبيت القواعد.

- تعدد رواية الحديث قد يكون ناشئًا من اختلاف رواية الصحابة عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهم أهل فصاحة وأرباب بيان يُحتج بكلامهم.

- ينبغي أن يتقدم الحديث النبوي الشريف سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في النحو واللغة، وهذا هو المنهج الجدير بالاتباع.

- ينبغي أن تحمل القاعدة على الحديث النبوي، لا أن يُحمل الحديث على القاعدة، خصوصًا إذا كان الحديث مرويًّا في الصحاح كالبخاري ومسلم [١].

- أحيانا يجيء الحديث على لغة غير مشهورة أو غير شائعة، إلَّا أن له شواهد تدعمه، فيجب قبوله وعدم رميه بالخطأ أو المخالفة للقاعدة [٢].

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين،

**د/ محمد مصطفى الطيب**
**الأستاذ المساعد بقسم اللغويات**
**بكلية اللغة العربية بالمنصورة**

(١) انظر البحث صـ٨.
(٢) انظر مثلاً صفحات: ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤٥.

# فهرس الآيات القرآنيــة

| الآيـــــة | رقمها | السورة | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ | ٢٦ | البقرة | ٩٣٨ |
| ﴿كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ | ٢١٧ | البقرة | ٩٦٤ |
| ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ | ٢٤٩ | البقرة | ٩٧٣ |
| ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ | ٢٨٤ | البقرة | ٩٧٣ |
| ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ | ٣١ | آل عمران | ٩٧٣ |
| ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ | ١٠٦ | النساء | ٩٣٩ |
| ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ | ١ | النساء | ٩٦٣ |
| ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ | ٧٨ | النساء | ٩٧٦ |
| ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ | ٨٣ | النساء | ٩٣٥ |
| ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ | ١٣ | النساء | ٩٣٥ |
| ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ | ١٢١ | الأنعام | ٩٧٦ |
| ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ | ٦٨ | الأنفال | ٩٤٧ |
| ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ | ٨١ | هود | ٩٤٢ |

| الآيـــــة | رقمها | السورة | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ | ٣٢ | يوسف | ٩٤٧ |
| ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ | ١٦ | الرعد | ٩٥٦ |
| ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ﴾ | ٥ | الحج | ٩٧٣ |
| ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ | ٤ | الشعراء | ٩٦٨ |
| ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ | ٦٧ | الزخرف | ٩٤١ |
| ﴿ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ | ٨ | المنافقون | ٩٤٥ |

## فهرس الأحاديث النبوية


| الحديث | الصفحة |
|---|---|
| « لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفرٍ لنقضتُ الكعبة فجعلتُ لها بابين، باب يدخل منه الناس وباب يخرجون » | ٩٣٤ |
| « أمَّا بعدُ، ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله » | ٩٣٨ |
| « كُلُّ أمَّتي معافٍ إلاَّ المجاهرون » | ٩٤١ |
| « أحرموا كُلُّهم إلَّا أبو قتادة لم يُحْرِم » | ٩٤١ |
| « يذهب الصالحون الأولَ فالأوّلَ » | ٩٤٤ |
| « عُذِّبت امرأةٌ في هِرَّةٍ حبستها حتى ماتت، فدخلت فيها النار » | ٩٤٦ |
| «إنَّ لي جارَين فإلى أيِّهما أُهْدِي ؟ قال: أقرَبهما مِنْك بَابًا » | ٩٤٩ |
| « أُوحِيَ إليَّ أنَّكم تُفْتَنون في القبور مثل أو قريبًا من فتنة الدَّجَّال » | ٩٥٢ |
| « هل تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أم ثَيِّبًا ؟... » | ٩٥٥ |
| « نعم المنيحةُ اللِّقحةُ الصَّفِيُّ مِنْحةً والشَّاةُ الصَّفِيُّ تغدو بإناءٍ وتروحُ بإناءٍ » | ٩٥٨ |
| « إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عُمَّالاً » | ٩٦٢ |
| « مَنْ يَقُم ليلة القدر غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه » | ٩٦٧ |
| « إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ، متى يَقُوم مقامَك لا يُسْمع الناسَ » | ٩٧٠ |
| « إنَّك إنْ تركتَ ولدك أغنياء خيرٌ من أن تتركهم عالةً يتكففون الناسَ » | ٩٧٣ |

## فهرس الأشعار والأرجـاز

| البيـــــــت | البحر | الصفحة |
|---|---|---|
| فأمـا القتال لا قتـــال لديكـم ∴ ولكنَّ سيرًا في عراضِ المواكب | الطويل | ٩٣٨ |
| فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنـا ∴ فاذهب فما بِكَ والأيامِ من عجبِ | البسيط | ٩٦٤ |
| يا من رأى عارِضًـا أُسَـرُّ بـــه ∴ بيـن ذِرَاعَيْ وجبهـــةِ الأسدِ | المنسرح | ٩٥٢ |
| مَنْ يكدْنِـــي بِسَـيءٍ كنـتَ منه ∴ كالشَّجا بين حَلْقِـــهِ والوريـــدِ | الخفيف | ٩٦٧ |
| متى تأتِه تَعْشُـــو إلى ضوءِ ناره ∴ تجد خَيْرَ نارٍ عندهـــا خيرُ مُوْقِدِ | الطويل | ٩٧٠ |
| تَزَوَّد مثـــلَ زاد أبيـــك فينـــا ∴ فنعـــــم الزادُ زادُ أبيـــك زادا | الوافر | ٩٥٩ |
| لِـدَم ضائـعٍ تَـغَـيَّـــب عنـه ∴ أقربـــوه إلَّا الصَّـــبَا والدَّبُـــورُ | الخفيف | ٩٤٢ |
| سقي الأرَضيَن الغَيثُ سَهْلَ وحَزْنها ∴ فنيطت عُرى الآمال بالزرع والضَّرعِ | الطويل | ٩٥٢ |
| إذا قيل: أيُّ النـــاسِ شرُّ قبيلـةٍ ∴ أشارت كليب بالأكف الأصابعُ | الطويل | ٩٥١ |
| تُعلّق في مثل السَّوَاري سُيُوفُنَـا ∴ وما بينها والكعب غوطٌ نفانف | الطويل | ٩٦٤ |
| والتَّغلـيُّونَ بئسَ الفحلُ فحلهم ∴ فَحْـلاً وأُمُّهـــم زلَّاءُ مِنطـيق | البسيط | ٩٥٩ |
| اسْتَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغنـــى ∴ وإذا تُصِبْك خصاصَةٌ فَتَجَمَّـل | الكامل | ٩٧١ |
| يُذيبُ الرُّعبُ منه كُـلَّ غضبٍ ∴ فلـــولا الغِمْـدُ يمسكه لســـالا | الوافر | ٩٣٥ |
| فليت رجالاً فيكِ قد نذروا دَمِي ∴ وهَمُّوا بقتلـي يا بُثَيْنَ لَقُونِي | الطويل | ٩٤٧ |
| إنْ يَسْمَعُوا رِيبةً طَاروا بها فرحًا ∴ مِنِّي وما سمعوا من صالحٍ دَفَنُوا | البسيط | ٩٦٩ |
| لوَىَ رأسَهُ عِنِّـي ومال بـــودِّه ∴ أَغَانيـــجُ خُوْدٍ كان فينا يزورها | الطويل | ٩٤٧ |

***

## ثبت بأهم المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من كلام العرب/ أبو حيان/ تح/ مصطفى النماس/ مطبعة المدني- الخانجي بالقاهرة / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري / المطبعة الأميرية الكبرى/ مصر/ الطبعة السابعة سنة ١٣٢٣هـ.
- أصول النحو العربي في ضوء مهذب ابن مضاء القرطبي/ بكر عبدالكريم/ دار الكتاب الحديث/ الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- الأصول في النحو / ابن السراج / تح/عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث/ العكبري/ تح/ عبد الحميد هنداوي/ مؤسسة المختار للنشر والتوزيع بالقاهرة /الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الأعلام / الزركلي/ دار العلم للملايين / بيروت / بدون.
- الاقتراح في علم أصول النحو /السيوطي / تح د/ أحمد قاسم / الطبعة الأولى بدون.
- الأمالي الشجرية / ابن الشجري/ دار المعرفة / بيروت/ بدون.
- الإنصاف في حل مسائل الخلاف/ الأنباري / تح / محمد محي الدين عبد الحميد / دار الجيل / بيروت/ الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي / دار الفكر / بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ /١٩٨٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / السيوطي/ تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر / الطبعة الثانية١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.
- التصريح بمضمون التوضيح/ خالد الأزهري/ المطبعة الأزهرية/ الطبعة الثانية / سنة ١٣٢٥هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / تح / عبد الرحمن سليمان / مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة / الطبعة الثانية. بدون.
- التيسير في القراءات السبع / الداني / تح / أوتو يرتزل/ دار الكتب العلمية /

بيروت / الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- الجنى الداني في شرح حروف المعاني / المرادي / تح/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل / دار الأمانة الجديدة / بيروت / الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.
- الحديث النبوي في النحو العربي/ محمود فجال/ أضواء السلف بالرياض / الطبعة الثانية ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الحجة للقراءات السبع / أبو علي الفارسي / تح/ كامل مصطفى الهنداوي / دار الكتب العلمية / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ عبد القادر البغدادي/تح/ عبدالسلام هارون/ الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- الخصائص / ابن جني/ تح / محمد علي النجار / الهيئة المصرية العامة للكتاب/ الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون / السمين الحلبي/ تح / أحمد محمد الخراط / دار القلم بدمشق / الطبعة الثانية. بدون.
- دراسات في العربية وتاريخها/ محمد الخضر حسين / تح / علي الرضا التونسي / المكتبة الإسلامية بدمشق / الطبعة الثانية سنة ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م.
- ديوان الحماسة/ شرح التبريزي / الطبعة الثانية ١٩١٣م.
- ديوان الفرزدق / ضبط وشرح إيليا الحاوي/ دار الكتاب اللبناني / الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- ديوان الهذليين/ دار الكتب المصرية/ القاهرة ١٩٩٥م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ المالقي / تح / أحمد محمد الخراط / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / بدون.
- شرح أبيات المغني / عبد القادر البغدادي / تح/ عبد العزيز رباح، الدقاق / دار المأمون للتراث ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ الأشموني/ دار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي / بدون.
- شرح ابن عقيل على الألفية / تح/ محمد محي الدين عبد الحميد / دار التراث/

الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على الألفية / تح/ عبد الحميد سليمان، محمد عبد الحميد / دار الجيل / بيروت / بدون.
- شرح التسهيل/ ابن مالك/ تح / عبد الحميد السيد، محمد بدوي المختون / دار هجر للطباعة / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور / تح / صاحب أبو جناح / مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل ببغداد / سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح شواهد المغني/ جلال الدين السيوطي/ منشورات مكتبة الحياة / بيروت / بدون.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / ابن مالك/ تح/ عدنان الدوري / مطبعة العاني/ بغداد / الطبعة الأولى / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح الكافية / الرضي / تح/ يوسف عمر / مطبوعات جامعة قاريونس/ ليبيا / الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- شرح الكافية الشافية / ابن مالك / تح/ عبد المنعم هريدي/ دار المأمون للتراث/ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح المفصل/ ابن يعيش/ عالم الكتب / بيروت/ بدون.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ ابن مالك / تح / محمد فؤاد عبد الباقي/ عالم الكتب / بيروت/ الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- صحيح مسلم بشرح النووي / الإمام مسلم/ تح / محمد فؤاد عبد الباقي / نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية بالرياض/ الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، وطبعة أخرى – دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- ضرائر الشعر/ ابن عصفور/ تح/ خليل عمران المنصور/ دار الكتب العلمية / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري/ ابن حجر العسقلاني / المكتبة السلفية بالقاهرة/ تح / محب الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي / الطبعة الثالثة

١٤٠٧هـ.
- فيض الانشراح من روض طي الاقتراح / ابن الطيب الفاسي/ تح / محمود يوسف فجال / الطبعة الثانية / دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث / الإمارات العربية ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- القراءات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة / خالد العصيمي / دار التدمرية – دار ابن حزم / الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الكامل في اللغة والأدب/ المبرد/ تح / محمد أبو الفضل إبراهيم / دار نهضة مصر للطباعة والنشر/ بدون.
- الكتاب / سيبويه / تح / عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة/ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الكشاف / الزمخشري/ دار الكتب العلمية / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٩٥م.
- الكناش في فني النحو والصرف/ أبو الفداء الأيوبي/ تح / رياض الخوام / المكتبة العصرية / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- اللّباب في علل البناء والإعراب / العكبرى / تح / غزي مختار طليمات / دار الفكر المعاصر/ بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٩٥م.
- مجالس ثعلب / أبو العباس ثعلب / تح / عبد السلام هارون / دار المعارف بمصر/ الطبعة الثانية ١٩٦٠م.
- المساعد على تسهيل الفوائد / ابن عقيل/ تح/ محمد كامل بركات / دار الفكر بدمشق/ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- معاني القرآن / للفراء / تحقيق / محمد الطيب وآخرين/ دار السلام للطباعة والنشر / الطبعة الأولى / ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- معاني القرآن وإعرابه / الزجاج / تح / عبد الجليل شلبي / عالم الكتب / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم شواهد العربية / عبد السلام هارون / الطبعة الأولى / مطابع الدجوي / القاهرة / ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ابن هشام / تح / محمد محي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية – بيروت/ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٨٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / الشاطبي/ تح/ عبد الرحمن العثيمين / جامعة أم القرى / الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني / تح / كاظم بحر المرجان/ بغداد / ١٩٨٢م.
- المقتضب / المبرد/ تح/ محمد عبد الخالق عضيمة/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة/ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- المقرب/ ابن عصفور/ تح / أحمد عبد الستار الجوادي، عبد الله الجبوري / مطبعة العاني بغداد / بدون.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / أبو حيان / تح / علي محمد فاخر وآخرين / دار الطباعة المحمدية / القاهرة / الطبعة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف / خديجة الحديثي / دار الرشيد بغداد / ١٩٨١.
- النجوم الزاهرة/ ابن تغري بردي/ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة/ الطبعة الثامنة بدون.
- هدية العارفين / إسماعيل باشا البغدادي / المطبعة البهية / استانبول ١٩٥٥م.
- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع/ السيوطي/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت / بدون.

***

## فهرس الموضوعـــــات


| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| - المقدمة. | ٩٢٦-٩٢٨ |
| - التمهيد. | ٩٢٩-٩٣٣ |
| الفصل الأول | ٩٣٤ |
| - ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا). | ٩٣٤ |
| - حذف الفاء في جواب (أما). | ٩٣٨ |
| - رفع المتثنى بعد (إلَّا). | ٩٤١ |
| - مجيء الحال معرفة. | ٩٤٤ |
| - استعمال (في) للتعليل. | ٩٤٦ |
| - حذف حرف الجر وبقاء عمله. | ٩٤٩ |
| - حذف المضاف إليه لدلالة ما بعده عليه. | ٩٥٢ |
| - وقوع (هل) موقع همزة الاستفهام. | ٩٥٥ |
| - الجمع بين فاعل (نعم وبئس) الظاهر والتمييز. | ٩٥٦ |
| - العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. | ٩٦٢ |
| - وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا. | ٩٦٧ |
| - إهمال (متى) الشرطية حملاً على (إذا). | ٩٧٠ |
| - حذف الفاء والمبتدأ من جملة جواب الشرط. | ٩٧٣ |
| - الخاتمة. | ٩٧٥ |
| - فهرس الآيات القرآنية. | ٩٧٧ |
| - فهرس الأحاديث النبوية. | ٩٧٩ |
| - فهرس الأبيات الشعرية. | ٩٨٠ |
| - أهم المصادر والمراجع. | ٩٨١ |
| - فهرس الموضوعات. | ٩٨٦ |


***